الرئاسات الأربع ترحب بمبادرة زيدان لحوار الإقليم وتؤكد أهمية إقرار موازنة 2027

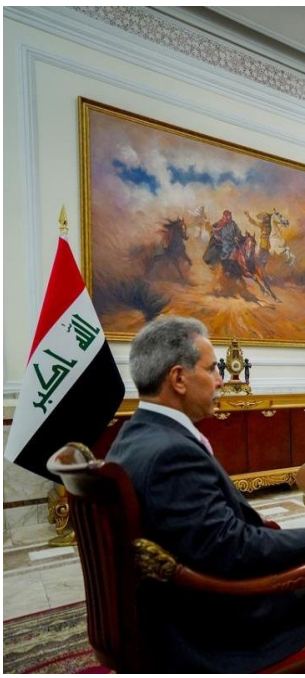

رحبت الرئاسات الأربع، اليوم الأربعاء، بمبادرة رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، لعقد حوار وطني برعايته في الأول من كانون الأول 2026، لحل الأزمة الدستورية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فيما أكدت أهمية الإسراع في إقرار الموازنة العامة الاتحادية لعام 2027، وأشادت بالإجراءات الحكومية المتخذة في جرف النصر.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، في بيان تلقته المطلع، أن "رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، حضر مساء اليوم الأربعاء، اجتماع الرئاسات الأربع، الذي ضم رئيس الجمهورية نزار ئاميدي، ورئيس مجلس النواب هيبت الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، وشهد مناقشة مجمل الأوضاع العامة في البلاد، واستعراض عدد من الملفات ذات الأولوية في مواجهة التحديات".

وأضاف البيان، أن "المجتمعين أكدوا أهمية الإسراع في إقرار الموازنة العامة الاتحادية لعام 2027، ومواصلة الحوارات والتفاهمات التي تضمن حقوق جميع المحافظات ومصالح المواطنين، وفقاً للاستحقاقات الدستورية والقانونية، وبما يراعي الأولوية في تقديم الخدمات".

وأشار إلى أن "الاجتماع شدد على ضرورة مواصلة العمل لتعظيم إيرادات الدولة وتنويع مصادرها، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتلبية متطلبات التنمية، في ظل استمرار التوترات التي تشهدها المنطقة

وتذبذب صادرات النفط العالمية".

وفي الشأن الأمني، أشاد المجتمعون، بحسب البيان، بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في جرف النصر، مؤكدين أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين مختلف القوات الأمنية والجهات المعنية في إدارة الملف الأمني، وتعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد، والحفاظ على المكتسبات الأمنية المتحققة، بما يعزز سلطة الدولة ويحمي المواطنين.

كما أكدوا دعمهم إجراءات الحكومة في مكافحة الفساد والتصدي لعمليات تهريب النفط ومشتقاته، مشددين على أهمية التنسيق بين الجهات الرقابية والأمنية والقضائية لملاحقة المتورطين ومحاسبتهم وفق القانون، حفاظاً على المال العام وحماية الثروة النفطية.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، رحب المجتمعون بمبادرة رئيس مجلس القضاء الأعلى لعقد حوار وطني برعايته في الأول من كانون الأول 2026، بحضور الرئاسات الأربع واستضافة الأطراف المعنية، أو أي طرف مساعد، بهدف حل الأزمة الدستورية وإيجاد حلول لها وفقاً للدستور.

وفي ملف النازحين، قرر المجتمعون بذل الجهود اللازمة لضمان عودة جميع النازحين إلى مناطقهم في مختلف أنحاء العراق، واتخاذ الإجراءات الأمنية والخدمية والإدارية اللازمة لتهيئة الظروف المناسبة لعودتهم بصورة آمنة وكريمة، بما يسهم في استقرار مناطقهم وإعادة الحياة إليها.